رسالة مجلس النواب الموجهة إلى عضو المجلس السياسي الأعلى
الأخ محمد علي الحوثي بشان الورقة التي تقدم بها إلى مجلس النواب

نص الرسالة:

الأخ العزيز / محمد علي الحوثي

عضو المجلس السياسي الأعلى المحترم

بعد التحية والتقدير:

تلقينا في مجلس النواب من وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي عبد الله أبو حليقة الورقة المقدمة منكم بعنوان: "رؤية للدور المأمول من مجلس النواب في مواجهة العدوان والحصار" ونقدر ونثمن عالياً حرصكم تحديد أولويات المرحلة.. وقد تم استعراضها في المجلس ومناقشتها مع هيئة رئاسة المجلس والاخوة أعضاء المجلس باهتمام لما تحمله من موجهات لأولويات المرحلة القادمة والدور المأمول من مجلس النواب في مواجهة العدوان الغاشم والحصار الظالم المفروض على يمننا الحبيب منذ ست سنوات حيث كان لأعضاء مجلس النواب شرف الصمود الى جانب أبناء شعبهم والمجاهدين الأبطال من الجيش والأمن واللجان الشعبية.

ونحب أن نوضح لسيادتكم إلى أنه منذ بدء العدوان الغاشم على بلادنا ومجلس النواب في انعقاد دائم لجلسات أعماله ولم يخيفه قصف الطائرات وسماع أصوات الانفجارات وتطاير الشظايا على مقربة منه بل لم يثنيه عن مواصلة اجتماعاته قصف العدوان لمنازل عدد من أعضائه ومنهم منزل رئيس المجلس الذي استهدفته طائرات تحالف العدوان بغاراتها واستشهد فيه أحد أبنائه وعدد من المرافقين ، وغير خافٍ على أحد أن الغرض من ذلك كان إسكات هذا الصوت الذي يمثل الشعب اليمني كما أصيب البعض من أعضاء المجلس وقصفت منازلهم واستشهد من فلذات أكبادهم وأقربائهم في الجبهات خيرة الشباب..

ورغم كل ذلك ظل مجلس النواب يمارس مهامه التشريعية والرقابية بكل صلابة وعزيمة وإرادة واقتدار وقد عبر عن ذلك الرئيس الشهيد صالح الصماد قائلاً إن انعقاد مجلس النواب هو بالستي في وجه العدوان، واستمر المجلس في أداء دوره وفي مخاطبة رؤساء عدد من برلمانات العالم وفتح نوافذ للتواصل عبر الإسكايب بين مجلس النواب وعدد من البرلمانيين في العالم منهم عضوا البرلمان الفرنسي سبيستان نادوت و كيث فاز، والذين بدورهم ناصروا مظلومية الشعب اليمني في المحافل البرلمانية ومنها عقد جلسات برلمانية مشتركة مع برلمانيين فرنسيين وصولاً

لإقامة مؤتمر باريس حول السلام في اليمن من خلال الجلسة المباشرة التي عقدت بتاريخ8نوفمبر 2018م عبر التواصل عن بعد حيث تم الاستماع المباشر لكلمات ألقاها رئيس المجلس الشيخ / يحيى علي الراعي ونائبه الشيخ / عبدالسلام هشول وعدد من أعضاء المجلس في جلسة مسائية مشتركة لخصت قضية ومظلومية الشعب اليمني ومعاناته في ظل استمرار العدوان والحصار وحضر تغطيتها المباشرة معظم مراسلي القنوات الفضائية المتواجدين في صنعاء لما يقارب من أربعين وسيلة محلية وعربية ودولية أسهمت في تشكيل رأي وصوت يدين المجازر والجرائم التي ترتكب بحق اليمنيين حيث رفع بعدها برلمانيون في البرلمان الفرنسي لافتات ضد حكوماتهم ومنها التي رفعها عضو البرلمان الفرنسي نادوت .

"فرنسا تقتل الشعب اليمني" ولافتات أخرى كتب عليها اليمن البلد المنسي في الحرب وطرد على إثرها من قاعة البرلمان وما تلا ذلك من عقد لجلسة استجواب لوزير الخارجية الفرنسية في الجمعية الوطنية الفرنسية حول استخدام دولة الإمارات لمقرات شركة توتال الفرنسية كسجون ومعتقلات لسجن وتعذيب اليمنيين..

وقد أرفقنا ملف متكامل بالرسائل والمخاطبات التي أرسلها مجلس النواب الى الاتحادات البرلمانية وبرلمانات العالم ، والأمين العام للأمم المتحدة وكافة الهيئات والمنظمات التابعة لها ومجلس الامن والبنك الدولي واتحاد البرلمان الدولي كون اليمن عضو مؤسس فيه وكذا مخاطبة البرلمان الأوربي والملف يحتوي على عناوين لرسائل ومخاطبات المجتمع الدولي وبيانات تنديد وإدانة للصمت الدولي والمخزي تجاه كافة المجازر التي ترتكب بحق أبناء شعبنا اليمني الصامد في وجه تحالف العدوان بقيادة السعودية والإمارات أذيال أعداء الأمة من الأمريكان والصهاينة، وكذا دور مجلس النواب في مخاطبة دول العالم محذراً من الأدوار المشبوهة لأدوات العدوان من إبرام أي اتفاقيات أو عقود باسم الجمهورية اليمنية من قبل ما يسمى بالشرعية المزعومة (لابي رغال) الفار هادي وحكومة فنادق الرياض، وإنها لاغية ولا تمثل إلا أولئك النفر الذين باعوا أنفسهم وبلدهم للشيطان وأصبحوا جزء من المخطط والمؤامرة التي تحاك ضد اليمن أرضاً وإنساناً كما حذر مجلس النواب من خلالها من التفريط بالأرض والجزر والمياه والسيادة اليمنية أو إهدار مقدرات الشعب اليمني حيث حاول المرتزقة تبرير وشرعنة جرائم العدوان في ما سمي ببرلمان سيؤن وقد خاطبنا الاتحادات والبرلمانات وحذرنا منه في حينه.

ولا يخفاكم شهادة الوفد الوطني في مفاوضات السويد أثناء إحاطة نواب الشعب بنتائج تلك المباحثات في 29 ديسمبر 2019 م، وما لمسوه من أثر لدور وجهود مجلس النواب في إيصال

مظلومية الشعب اليمني إلى العالم من خلال تلك الرسائل والمخاطبات. وسيظل مجلس النواب عوناً وسنداً لكل المقترحات التي تقدم إليه وترجمتها في الواقع العملي وبالتالي فإن مجلس النواب جسد ويجسد تلك الخطوط العامة والموجهات التي وردت في ورقتكم المقدمة له بل وفي صلب وصميم عمله منذ بداية العدوان وحتى يومنا هذا.

ونؤكد لكم أن مجلس النواب يقف وبصلابة مع إرادة شعبه جنباً إلى جنب مع كل شرفاء الوطن ضد الغزاة والمحتلين والمستكبرين وقوى الشر التي لا تريد لليمن إلا الدمار والخراب والفرقة والانقسام والتشظي، وهيهات هيهات فاليمن بكل رجاله الأبطال اقوي من كل التحديات ومقبرة لكل المحتلين والغزاة عبر العصور والأزمنة.

كما نود إحاطتكم إننا قرأنا تلكم الموجهات قراءة متأنية وواعية ونثمن عاليا ونقدر حرصكم الدائم على المصلحة العامة في توحيد الجهود ورص الصفوف لمواجهة العدوان وأدواته، وما يجب أن نؤكد عليه أن دور إخوانكم أعضاء مجلس النواب الصامدين في الداخل والمرابطين الذين يمثلون جبهة صمود في وجه العدوان وأدواته في أداء مهامه المناطة في أحلك واشد الظروف وبالتوازي مع دور إخوانهم المرابطين في مواقع العزة والشرف في مواجهة العدوان والحصار، رغم إحساسنا الأكيد أن قساوتها نابعة من قساوة الوضع الذي تشهده بلادنا من ظلم وعدوان وحصار أو أنكم لم تطلعوا على كل تلك الجهود بسبب انشغالكم بتنفيذ المهام المناطة بكم في مثل هذه الظروف الاستثنائية ومن واقع مسؤوليتكم.

وكما أشرتم فان المهمتين الأساسيتين لمجلس النواب هما التشريع وتصويب عمل الحكومة وأن مجلس النواب هو عين الشعب الرقابية على السلطة التنفيذية لمراقبة أدائها وتنفيذها للخطط الإنفاقية التي تتقدم بها وليس للموازنات العامة كما كان عليه الوضع في السابق ولكن هناك مهام اقتصادية وخدمية تقع على عاتق الحكومة تهم المواطن في معيشته وهذا ما أكدنا عليه ونؤكد عند طلب أحد الوزراء او الحكومة للحضور أن ذلك ليس بغرض المكايدة او التشهير وإنما للبحث عن إيجاد الحلول الممكنة ومعالجة الاختلالات ومكامن الضعف والقصور وفقاً لما هو ممكن ومتاح.. كما أكدنا للحكومة ونؤكد لكم بان العمل تكاملي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن حق الوزير المعني أن يوضح ما يريد للحالة التي تتبعها سياسته والإمكانيات المتاحة، وتكون فرصة للوزير لإيضاح وبيان ذلك في منبر البرلمان ولعلكم اطلعتم على إيضاحات وزير الصحة تحت قبة البرلمان في الجلسة التاريخية التي تم تداولها في الفضاء الرقمي على أوسع نطاق وهي ظاهرة حضارية وإيجابية في كل البلدان الديمقراطية ...

بل إن هذه الصورة لهذه المواقف تعكس مدى حرية الرأي التي ينعم بها المواطنون ، وترسل رسائل مباشرة وواضحة بأنه لا يوجد في صنعاء حكم ديكتاتوري بل من حق أي مواطن بما فيهم عضو مجلس النواب أن يقول رأيه مؤيداً أو مخالفاً لأداء الحكومة وسياستها وينام في بيته قرير العين وليس كما يصور إعلام المرتزقة ومن لف لفهم بأن المواطن اليمني يعيش في صنعاء تحت نيران البطش وتكميم الأفواه ولا يخفاكم مدى الأثر الإيجابي لهذه الصورة لدى الكافة.

وفيما يتعلق بتوصيات المجلس عندما يلتزم بها الجانب الحكومي ولا ينفذها نقول لهم تعالوا نناقش ما الذي تم تنفيذه وما الذي لم يتم تنفيذه لنتعاون معاً في سبيل تذليل اي صعوبات.

وبالتالي فإن مجلس النواب لا يطالب الحكومة بعمل المستحيل بقدر الوفاء بالتزاماتها،

علينا ان نشغل عقولنا الى أقصاها ونوحد كل الجهود لتسيير أمور الدولة والمواطن في آن معاً حتى تستمر الحياة بكل مقوماتها "يد تحمي ويد تبني" فوجود الدولة وتكامل أجهزتها أمان للمواطن وفي خدمته كما هو المواطن مدداً ورافداً للجبهات في مواجهة العدوان والحصار حتى تحقيق النصر.

وفعلا نحن نسير بهذا الاتجاه فأولويات المجلس هي أولويات الشعب فالشعب الذي صمد لأكثر من ست سنوات أي ما يقارب 66شهرا أي 2000يوم في وجه العدوان يستحق منا أن نبادله الوفاء بالوفاء والعمل بأقصى ما يمكن توفيره وفقا لما هو ممكن ومتاح للظروف الموضوعية والتخفيف من حدة الآثار الكارثية المترتبة على العدوان والحصار، كما أن مجلس النواب يعكس الصورة الحقيقية لإرادة الشعب اليمني وتطلعاته ومواقفه وتضحياته.

إن أعضاء مجلس النواب يستشعرون ويتفهمون طبيعة المهام المناطة بهم ويستشعرون دورهم والمسؤولية الملقاة على عاتقهم في تصويب العمل والهم الوطني في مقدمة أولوياتهم لأعوام متواصلة من الصمود ونحن حريصون على أن يسود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية التكامل والتعاون والعمل بروح المؤسسة والنظام والفريق الواحد كما أننا على قناعة تامة بأن مجلس النواب والحكومة في خندق واحد ويشكلان فريق عمل واحد.

وفيما يتعلق بدور مجلس النواب في مناقشة القضايا العامة ومنها ما يتعلق بمكافحة التهريب فقد أوصى المجلس حكومة الإنقاذ الوطني بالعديد من التوصيات التي التزمت بها ولم تنفذها...

كما وقف المجلس ويقف امام كافة المواضيع المتعلقة بالإيرادات ومواجهة العدوان وأعطى المجلس الأولوية للجبهات. لكنه يتحمل مسؤولياته تجاه الشعب وان كان العدوان والحصار هما

سبباً لكل المشاكل وتفاقم معاناة المواطن اليمني إلا أن هذا لا يعفينا جميعاً من البحث في سبيل إيجاد المخارج والحلول والمعالجات ولو بالحد الأدنى.

وفيما يتعلق بدور مجلس النواب في التعاطي مع المبادرات وتغليب الحل السياسي وصولاً لإنهاء العدوان والحصار فقد أيد المجلس وبارك المبادرات التي أطلقها المجلس السياسي الأعلى وقدم مبادرة بالتنسيق مع رئيس المجلس السياسي الأعلى السابق الشهيد / صالح الصماد رحمة الله عليه..

أما فيما يخص تحديث وتطوير القوانين وإقرارها فان مجلس النواب يرحب بأي مقترحات لتعديل القوانين وبما يلبي حاجة الشعب اليمني وتطلعاته للمرحلة القادمة مع مراعاة الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا... وقد أكدنا ذلك للحكومة مراراً بأن تتقدم بمشاريع القوانين او ما يتعلق بتعديل بعض المواد او الفقرات ليتسنى مناقشتها في المجلس حسب الإجراءات الدستورية والقانونية واللوائح المنظمة لذلك..

أما المواقف والنقاشات التي يجريها أعضاء مجلس النواب تحت قبة البرلمان للقضايا العامة ومباركة وتأييد الانتصارات والبطولات التي يسطرها أبطال الجيش واللجان الشعبية فمجلس النواب يشد دائماً علي أيدي أبطال الجيش واللجان ويعتبرهم وسام شرف ومصدر فخر وعنوان كرامة بما حققوه ويحققوه من تضحيات وتطوير نوعي لتكتيك المعارك وإستراتيجية التحرير والتطوير للقدرات العسكرية وصولاً لتحقيق قوة الردع الصاروخي ومنظومة الطيران المسير التي أربكت العدو وهي مصدر فخر واعتزاز كل يمني حر...

وختاماً: يظل مجلس النواب هو مدرسه لتعليم الديمقراطية وتوعية المجتمع وعلى وسائل الاعلام الرسمية ان تساند الدور البرلماني التشريعي والرقابي في توعية الناس بما يدور في البرلمان وهي مقصرة وبلا شك في أداء دورها المأمول منها في إعطاء البرلمان كسلطة تشريعية ورقابية مساحة كافية لإيصال صوته ونشاطاته المعبرة عن معاناة الشعب اليمني وقضيته ومظلوميته في مواجهة صلف وغطرسة دول تحالف العدوان وفضحهم أمام العالم وهنا يقع عتبنا على إعلامنا الرسمي لتقصيره في عدم إيصال الصورة كاملة بسبب ما يجتزئه من نشاطات وفعاليات مجلس النواب وعدم إبرازها حسب البرتوكول الخاص بذلك ووفقاً للدستور والقانون.

وتقبلوا خالص شكري وتقديري

يحيى علي الراعي

رئيس مجلس النواب